ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلد 19/العدد 1 / جوان 2023 دفاتر MECAS

العلاقات الصينية الإفريقية في ظل مبادرة الحزام والطريق

China-Africa relations under the Belt and Road Initiative

قاضي محمد [1]

طالب دكتوراه/مخبر إدارة تسيير المؤسسات و الرأسمال الإجتماعي/ جامعة جيلالي ليابس (الجزائر)

mohammed.cadighazza@gmail.com

طالب سمية شهيناز [2]

أستاذ محاظر –أ– / مخبر إدارة تسيير المؤسسات و الرأسمال الإجتماعي/ جامعة جيلالي ليابس (الجزائر)

soumyabouguerri@gmail.com

قدم للنشر: 2023-03-02 , قبل للنشر: 2023-03-31 , نشر في : 2023-06-02

الملخص:

هدفت الدراسة إلى أن الشراكة الصينية الأفريقية لا سيما في ظل مشروع الحزام و الطريق حققت تطوراكبيرا خاصة بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني_الأفريقي من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري و زيادة حجم الاستثمارات البينية و بالتالي تكون الصين الشريك الأكبر لإفريقيا استثماريا و تمويليا.و خلص البحث بوجود أفاق واعدة للشراكة الصينية الإفريقية في ظل الإستراتيجية الصينية ما دام هناك إرادة مشتركة بين الطرفين و تعتبر الدول الإفريقية مكسب للاقتصاد الصيني باعتبارها جزء من الخزان العالمي من الموارد الطبيعية و المعدنية و سوقاكبيرا للاستثمارات الكبرى.

الكلمات المفتاحية : الصين، إفريقيا، مبادرة الحزام و الطريق، مستقبل التعاون.

تصنيف F21-F5-F6:JEL

Abstract :

The Chinese-African partnership, especially in light of the Belt and Road project, has achieved great development, especially after the establishment of the Forum on China-Africa Cooperation through strengthening economic cooperation and trade exchange and increasing the volume of inter-investment, and thus China is Africa's largest partner in investment and financing. And the research concluded that there are prospects Promising for the Chinese-African partnership in light of the Chinese strategy as long as there is a common will between the two parties, and the African countries are considered a haven for the Chinese economy as part of the global reservoir of natural and mineral resources and a major market for major investments.

Keywords: China, Africa, The Belt and Road Initiative, The future of cooperation.

Jel Classification Codes: F21-F5-F6

[1] المؤلف المراسل

مقدمة:

حظي مشروع مبادرة الحزام و الطريق الصينية الذي أطلقه الرئيس الصيني شي جين بينغ في سنة 2013 باهتمام دولي كبير باعتباره مشروعا اقتصاديا و استراتيجيا عالمي ضخم يشمل العديد من دول العالم بجزأيه البحري (الحزام) و البري (الطريق)، المشروع من شأنه تلبيّة تطلّعات الصين و مستقبلها لا سيما أنه يساهم في دفع عجلة التطور و التنمية للعديد من دول في آسيا و أوروبا و إفريقيا.

تُعتبر الصّين قُطباً عالمياً في المجالات السياسية و الاقتصادية بحكم موقعها الجيوبوليتيكي و الاقتصادي ضمن النظام الدولي و تعداد سكانها و إنفاقها العسكري باعتباره في المرتبة الثانية بعد الو.م.أ كقوّة عسكرية ، ووفقاً لهذه المؤشرات و المعطيات أصبحت الصّين قادرة على تبّني و طرح قراراتها و آرائها و المبادرات و الاستراتيجيات الإقليمية والدولية للمحافظة على مكانتها و ضمن مصالحها المختلفة.

إبَّان العقود الثالث الأخيرة، تمكنت الصين من تدعيم التقارب مع الدول الإفريقية، واعتمدت على ما يطلق عليه "الدبلوماسية الناعمة "وهي أعمق أنواع الدبلوماسية تأثيرا في العالم، واستفادت من الإخفاقات الغربية في إفريقيا، فتبنَّت أدوات تبتعد عن القوة الصلبة، مثل الثقافة والقيم السياسية والعلاقات الاقتصادية والدبلوماسية التي يمكنها صناعة قوة عظمى كبيرة.

و تعتبر القارة الإفريقية ملاذا أمنا للاقتصاد الصيني بسبب الأهمية الجيواقتصادية للقارة الإفريقية،كل هدا دفع الصين لإقامة علاقات اقتصادية إستراتيجية مع الدول الإفريقية و التي تعتبر أرضية خصبة للاستثمارات الكبرى ونجاح مشروع الحزام و الطريق .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الآتية: **ما هي الرهانات الإستراتيجية للعلاقات الصينية الإفريقية في ظل مبادرة الحزام و الطريق؟.**

أهمية الدراسة:

يهدف هذا الموضوع إلى تقديم دراسة حول مبادرة الحزام و الطريق الصّينيّة و أهميّتها و نطاق التّحديّات التّي تواجهها من خلال التّطرق إلى دوافع التّأسيس و تموقع الصّين في القارة الإفريقية و الوقوف عند حقيقة التواجد الصيني في إفريقيا و الصعوبات التّي تواجهها.و تكمن أساسا في محاولة فهم أهداف الإستراتيجية الصينية و ما هو موقع القارة الإفريقية فيها في سياق تطور السياسة الاقتصادية للصين في إفريقيا.

فرضيات الدراسة

- تشهد العلاقات الصينية الإفريقية تطورا متزايدا من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري و حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا.
- تهتم الصين بإفريقيا باعتبار هده الأخيرة مصدرا مهما للطاقة و الثروات المعدنية و سوقا استثماريا كبيرا.
- تطور السياسة الاقتصادية الناعمة التي تمارسها الصين اتجاه إفريقيا لاستقطابها و إنجاح إستراتجيتها في القارة السمراء".

منهج الدراسة:

وسيتم في هذه الدراسة الاستعانة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تناول الموضوع وفق إطار نظري يفسر العلاقات الصينية – الإفريقية لتركيزها على المسائل الاقتصادية كمحرك لعلاقات التعاون بين الصين والدول الإفريقية.

محاور الدّراسة:

في محاولة لمعالجة التساؤلات السابقة، تستعرض هذه المادة موزعة على ثلاثة محاور

- مضمون اسراتيجية الحزام و الطريق حيث نعرض فيها الإطار المفاهيمي الخلفية التاريخية و الأهداف و الأدوات.
- موقع القارة الإفريقية في مبادرة الحزام و الطريق و نستعرض فيها العلاقات التاريخية الصينية الإفريقية.
- التحديات التي تواجه إستراتيجية الحزام والطريق و مستقبل العلاقات الصينية الإفريقية في ظل المبادرة.

1. إستراتيجية الحزام و الطريق الصينية:

1.1 الخلفية التاريخية لمبادرة الحزام و الطريق الصينية:

تعود مبادرة الحزام و الطريق الصينية الراهنة إلى عقود تاريخية حيث كانت الصين السابقة في اكتشاف دودة الحرير و استخراج خيوط الحرير منها، و ذلك في الألف قبل الثالثة قبل الميلاد ، و ينسب الصينيين هذا الاكتشاف للإمبراطور سيل نج شي-Hsib-Ling chi و من اشتق لفظ Silk بمعنى حرير من إسمها و قد ظل سر استخراج الحرير و صناعته سر احتفظ به الصينيون و اقتصر استعماله على الأمراء و الحكام الصينيين دون الشعب، و لم يسمح بتصدير الحرير المصنع خارج الصين إلا في عهد أسرة هان Han (206 ق.م – 220 ق.م). و عندئذ احتل الحرير مكانة هامة في تجارة الصين و اشتدّ الإقبال على المنسوجات الحريرية في الشرق و الغرب.[1]

تم اكتشاف طريق الحرير القديم عام 1877 من طرف العالم الجغرافي الألماني فرديناند فون ريتشتهوفن Richthofen F.Von على طريق المواصلات لتجارة الحرير بشكل رئيسي فيما بين الصين في أسرة هان و بين الجزء الجنوبي و الغربي لآسيا الوسطى و الهند و المناطق القريبة من إفريقيا و آسيا، و بواسطة هذا الطريق كانت تجرى مبادلات واسعة النطاق من حيث السياسة و الاقتصاد و الثقافة بين مختلف المناطق و القوميات بانتقال الحضارة المادية عبر طريق الحرير إلى الخارج، الغرب يعرف الصين من انتقال الحرير الصيني عبر طريق الحرير[2] .

يعتبر طريق الحرير شريان الاقتصاد الصّيني و العالمي الحالي و الذي يتكوّن من مجموعة من الطرق البريّة و البحريّة المترابطة و كانت وجهة السّفن و القوافل بين الصّين وأوروبا لتجارة الحرير الصّيني بشكل خاص ، بالإضافة إلى المتاجرة في التوابل ، البخور والعطور ، حيث يبلغ طوله حوالي 12 ألف كيلومتر و يمتّد من المناطق التّجارية في شمال الصّين و ينقسم إلى شطرين:

الشّطر الأوّل الشمالي يمّر عبر شرق أوروبا و البحر الأسود و شبه جزيرة القرم وصولاً إلى البندقية و الفرع الثاني الجنوبي يمرّ عبر سوريا وصولاً إلى مصر و شمال إفريقيا ، أو عبر العراق و تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط.

في عهد أسرة تانغ بلغت صناعة الحرير الصينية الذروة، و ازدادت أساليب نسجه و زخرفته، و قد ورثت المنسوجات الحريرية في عهد أسرة مينغ تقاليد كثيرة من حيث أنواعها و جمالها الزاهي من أسرة تانغ.[3]

و انتشرت تجارة الحرير في الهند بطريقة لم ترق للصين، فالهند كانت تنتج نوعا من الحرير الخشن منذ وقت مبكر يرجع إلى 1400 سنة قبل الميلاد، و لكن الهنود عرفوا سرّ الحرير الصيني حين أخفت إحدى الأميرات الصينيات تحت غطاء رأسها بعضا من بيض دودة القز و بذرة شجرة التوت و نقلته إلى الهند حسب بعض الأساطير، و انتقلت بذلك مع الوقت معرفة صناعة الحرير من الصين إلى الهند تدريجيا و منها إلى آسيا الوسطى و بلاد فارس و انتهاء بالبلاد العربية و أوروبا.[4]

يعتبر طريق الحرير شريان الاقتصاد الصّيني و العالمي الحالي و الذي يتكوّن من مجموعة من الطرق البريّة و البحريّة المترابطة و كانت وجهة السّفن و القوافل بين الصّين وأوروبا لتجارة الحرير الصّيني بشكل خاص، بالإضافة إلى المتاجرة في التوابل، البخور والعطور، حيث يبلغ طوله حوالي 12 ألف كيلومتر و يمتّد من المناطق التّجارية في شمال الصّين و ينقسم إلى شطرين:

---

[1] الحفناوي جلال، (2001)، *طريق الحرير القديم في طريق الحرير الجديد*، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ص4.

[2] شرعان عمار، (2019)، *مبادرة الحزام و الطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم*، إصدارات المركز الديموقراطي العربي، برلين، ص103.

[3] إدريس محمود، (2017)،معرفة حقيقة الحزام و الطريق *"آفاق التعاون العربي – الأفريقي –الصيني" في إطار مبادرة الحزام و الطريق*، الخرطوم، ص11.

[4] الحفناوي جلال، المرجع السابق، ص5.

الشّطر الأوّل الشمالي يمّر عبر شرق أوروبا و البحر الأسود و شبه جزيرة القرم وصولاً إلى البندقية و الفرع الثاني الجنوبي يمّر عبر سوريا وصولاً إلى مصر و شمال إفريقيا ، أو عبر العراق و تركيا إلى البحر الأبيض المتوسّط.

2.1 التعريف بمبادرة الحزام و الطريق

هو مشروع اقتصادي عالمي يتكون من شقين الأول اسمه الطريق و الثاني بحري اسمه الحزام، و بذلك يصبح اسم المبادرة الحزام و الطريق Belt and Road initiative (BRI)، أو حزام واحد طريق واحد One Belt, One Road (OBOR)، و في بعض المؤلفات نجده يحمل لسم "طريق الحرير الجديد" نسبة إلى الطريق القديم. و قد طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ سنة 2013 المبادرة أثناء جولته في آسيا و أوروبا و إفريقيا.

و يجدر الذكرى أن خط ممرات هذا المشروع ليست نهائية فمنذ إطلاقه لم يتوقف عن الاتساع سواء ما يخص المجال الجغرافي أو القطاعات المعنية، ففي البداية كان يضم 60 دولة، أما سنة 2018 ارتفع العديد ليبلغ 100 دولة، و حاليا ارتفع العدد إلى 106 دولة و 29 منظمة دولية .[1]

و ينقسم المشروع إلى خمسة ممرات أو طرق دولية رئيسية، ثلاثة منها برية و طريقا بحريا و هي :

- طريق الحرير الشمالي: و يمتد من الصين إلى أوروبا مرورا بيسبيريا جنوب روسيا و صولا إلى بحر البلطيق.
- طريق الحرير الوسطى: و تمتدّ من الصين عبر آسيا الوسطى مرورا ب إيران و شبه الجزيرة العربية انتهاء بأوروبا.
- طريق الحرير الجنوبي: و يمتدّ من الصين نحو جنوب آسيا إلى غاية الهند.
- الطريق البحرية الغربية: و يمتدّ من بحر الصين نحو المحيط الهندي مرورا ببحر العرب و البحر الأحمر وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط.
- الطريق البحرية الجنوبية: و تمتدّ من بحر الصين الجنوبي إلى المحيط الهادئ.[2]

3.1 حدود الحزام و الطريق :

رسمت معالم طريق الحرير الذي بدوره حرّر مرابط التّجارة قديماً إلى إنشاء مراكز تجاريّة متكاملة و سوريا إلى مصر و دول شمال إفريقيا ، مرورا بأوروبا و يمتّد الطريق من المراكز التّجاريّة في شمال الصّين حيث ينقسّم إلى فرعين شمالي و جنوبي.

الفرع الشّمالي : ينطلق من منطقة بلغار –كيبتشاك و عبر شرق أوروبا و شبه جزيرة القرم و حتّى البحر الأسود و بحر مرمرة و البلقان وصولاً للبندقية.

الفرع الجنوبي : يشّق تركستان و خراسان و ما بين النهرين و كردستان و الأناضول و سوريا عبر قدم و أنطالية إلى البحر الأبيض المتوسط أو عبر دمشق و بلاد الشام إلى مصر و شمال إفريقيا.[3]

4.1 أهداف مبادرة الحزام و الطريق

حدّد القائمون على مشروع الحزام و الطريق خمسة أهداف أساسية تشمل الأبعاد الاقتصادية و المالية، الجيوسياسية و الثقافية الحضارية و هي :

- سياسة الربط : تعتزم المبادرة إلى حثّ الدول على المشاركة و العمل فالتعاون فيما بينها لإنجاز المبادرة.
- التبادل الثقافي : مشروع الحزام و الطريق يهدف إلى تشجيع الأفراد و ربطهم ببعضهم البعض عبر تفاعلات الصداقة بين المؤسسات، فضلا عن ذلك التفاهم الثقافي الأعمق من أجل التعاون العالمي.

---

[1] حسن البطراوي. (11 02, 2019)، تم الاسترداد من المجلة: https://arb.majalla.com/node/65881.

[2] محمد حمشي، (2017)، العالم العربي و مشروع الحزام و الطريق الصيني، *مجلة دراسات الشرق الأوسط*، ص56.

[3] المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (2019)، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، برلين، ألمانيا، ص10.

- التكامل المالي : المبادرة تهدف إلى تحسين التعاون المالي و النقدي، و في آن واحد مراقب التعامل مع المخاطر و التفاعلات المالية العامة، بالإضافة إلى أنها تبحث عن نطاق واسع لصرف العملة
- التجارة الاستثمار : تهدف المبادرة العابرة للحدود إل تسهيل التجارة و الاستثمار و التعاون بين الدول تشجيعا للتكامل الاقتصادي.
- مرافق الاتصال : تتضمن المبادرة بناء مرافق تمكن الاتصال السريع بين الدول المنخرطة في المشروع مثل إعادة بناء و تطوير الموانئ، إزالة الحدود، إقامة الطرق ...
- الاستفادة من نمو التجارة العالمية .
- تطوير الاقتصاد الصيني .
- تعزيز مكانة شركات التكنولوجيا الاتصالات الصينية.
- تعزيز الوجود الصيني في مناطق المبادرة.
- توفير الأمن الخارجي .
- تأمين و استقرار إمدادات الطاقة.

5.1 طريق الحرير الرقمي:

بدأت فكرة إنشاء هذا الطريق في جويلية 2015 لدى انعقاد ورشة عمل بين الصّين والاتّحاد الأوروبي للتّعاون الرقمي في بروكسل من خلال كابلات ضوئية و شبكات للهاتف المحمول ، بالإضافة إلى تطوير التّجارة الالكترونيّة و الدول الأعضاء.

إنشاء المنهجيّة الرّئيسيّة لبرنامج الحزام و الطريق الرقمي على العمل نحو إنشاء منّصة تستطيع معالجة مجموعة متنّوعة من المعلومات و كان من المقرر أن تبدأ إتاحة الخدمات الخاصّة بهذا المشروع نهاية عام 2018

من أهداف هذا المشروع :

- التّكيّف مع التغيير المناخي و البيئي.
- الحدّ من خطر الكوارث.
- إدارة الموارد المائيّة.
- تعزيز الأمن الزراعي و الغذائي.
- حماية التراث الطبيعي و الثقافي.
- إدارة السواحل و المناطق البحريّة.

جاء الحزام و الطريق الصّيني على أساس التعاون الدولي في الاقتصاد الرقمي حيث تقوم الدول المشاركة بتشييد البنيّة التّحتيّة للاتّصالات و تعزيز و تبادل المعلومات و توثيق التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات و دفع الخدمات الاقتصادية و التجارية عبر الانترنت على طول الحزام و الطريق.

و حدّدت مبادرة الحزام و الطريق وفقا لمدّة زمنيّة على ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى : سميّت بمرحلة التعبئة الإستراتيجية الواقعة بين عام 2013 و عام 2016.
- المرحلة الثانية : و هي مرحلة التنفيذ الاستراتيجي من عام 2016 إلى غاية 2019.
- المرحلة الثالثة: تعتبر مرحلة التقييم الاستراتيجي ما بين عام 2019 إلى 2049.[1]

6.1 الممرّات البريّة لمبادرة الحزام و الطريق بعد مبادرة 2013 :

و تتكوّن المبادرة من ستّة ممرات و هي :

[1] المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المرجع السابق، ص13.

- ❖ الجسر البرّي الأوراسي الجديد الذي يمتّد من غربي الصّين إلى روسيا الغربية.
- ❖ ممّر الصّين / منغوليا روسيا لذي يمتّد من شمالي الصّين إلى الشرق الروسي.
- ❖ ممّر الصّين آسيا الوسطى آسيا الغربية الذي يمتّد من غربي الصّين إلى تركيا.
- ❖ ممّر الصّين شبه جزيرة الهند الصّينيّة الذي يمتّد من جنوبي الصّين إلى سنغافورة.
- ❖ ممّر الصّين باكستان الذي يمتّد من جنوب غربي الصّين إلى باكستان
- ❖ ممّر بنغلاديش الصّين الهند ، ميانمار الذي يمتّد من جنوبي الصّين إلى الهند.[1]

7.1 الممّر البحري لمبادرة الحزام و الطريق :

ينطلق من منطقة " فوجو " الواقعة في الصّين و يمرّ عبر فيتنام و أندونيسيا وبنغلاديش و الهند و سريلانكا و جزر المالديف و شرق أفريقيا على طول الساحل الإفريقي متّجها إلى البحر الأحمر ماراً عبر قناة السويس إلى البحر المتوسط نحو أوروبا متّجها إلى لساحل الصّيني.

2. موقع القارة الإفريقية في مبادرة الحزام و الطريق:

مثلت مبادرة الحزام و الطريق محطة فارقة في تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية دلك أن المبادرة وضعت قطار هذه العلاقات على الطريق الصحيح من خلال تحقيق المنافع المتبادلة و مراعاة المصالح المشتركة و الدعم المباشر للشريك

1.2 العلاقات التاريخية الصينية الإفريقية:

عرف العلاقات الصينية الإفريقية خلال السنوات العشرين الماضية تطورات منقطعة النظير في تاريخها الحديث و المعاصر،و على الرغم من أن الوجود الصيني بإفريقيا ليس جديداً و لا وليد العقدين الأخيرين، فإن حجم و طبيعة هذه العلاقات قد تغيرا و إلى حدّ بعيد منذ بداية تسعينات القرن الماضي.

تعتمد الصين في توطيد شبكة علاقاتها الدولية الإقليمية على حزمة "أخلاقية/اقتصادية/سياسية" تشكِّل في مجموعها "القوة الناعمة". إن القوة الناعمة (soft power) هي ما يجعل الصين تدخل في شراكات غير مقيدة بأجندة زمنية محددة، لكنها في المنظور الاستراتيجي تحقق درجة عالية من الفعالية والنجاعة في تحقيق أهدافها.

إبّان العقود الثلاث الأخيرة، تمكنت الصين من تدعيم التقارب مع الدول الإفريقية، واعتمدت على ما يطلق عليه "الدبلوماسية الناعمة" وهي أعمق أنواع الدبلوماسية تأثيرًا في العالم، واستفادت من الإخفاقات الغربية في إفريقيا، فتبنَّت أدوات تبتعد عن القوة الصلبة (القوة المسلحة)، مثل الثقافة والقيم السياسية والعلاقات الاقتصادية والدبلوماسية التي يمكنها صناعة قوة عظمى كبيرة.[2]

تمتاز العلاقات الصينية الإفريقية بالاتساع و العمق، و هي قائمة أساسا على قاعدة المعاناة المتشابهة و أيام الشدّة في الماضي، و لعلّ جذور هذه العلاقة ترجع في العصر الحديث إلى الروابط المتشاركة التي جمعت الصين مع الأفارقة، فالاهتمام الصيني بإفريقيا قد تركّز في فترة ستينات و سبعينات القرن الماضي على بناء جسور التضامن العقائدي في البلدان النامية الأخرى لتعزيز الشيوعية الصينيّة.[3]

للقارة الإفريقية أهمية كبيرة في المدرك الصيني في السياسة الناعمة واستراتيجية الشراكة؛ إذ تطل القارة الإفريقية على مواقع حاكمة تتمثل في مضيق جبل طارق، وقناة السويس، ورأس الرجاء الصالح، بالإضافة إلى الجزر المحيطة بالقارة والمطلة على المحيط الأطلنطي والهندي. وقد اكتسب الجزء الشمالي والشمالي الشرقي للقارة أهمية في سيطرته على حركة المواصلات العالمية المدنية والعسكرية بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، كما اكتسب في المقابل الجزء الغربي والجنوب الغربي أهمية في اتصاله بحركة الملاحة القادمة من القارة الأميركية والشرق الأقصى؛ مما يشكِّل عامل جذب لكل القوى الدولية الاقتصادية والعسكرية العظمى وتتنافس على إفريقيا.

---

[1] المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، المرجع السابق، ص14.

[2] محمدي صليحة، (2017)، السياسة الصينية تجاه إفريقيا توظيف القوة الناعمة استمالة القارة الإفريقية، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، ص128.

[3] الشيخ الحبيب باي، (2014)، الاستثمارات الصينية بإفريقيا، كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية. *سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات*، ص03.

في 12 أكتوبر 2000 بادرت الصين في إنشاء منتدى التعاون الصيني – الإفريقي – Forum on China AfricaCooperation (FOCAC) لتعزيز العلاقات التجارية و الاستثمارية بين الصين و البلدان الإفريقية في القطاعين العام و الخاص، إذ أصبح يضم في عضويته أكثر من 45 دولة إفريقية، و هو ما أسهم في ترسيخ التغلغل الصيني في إفريقيا، و وضع العلاقات الاقتصادية الصينية – الإفريقية في مسار سريع، و في سنة 2012 صادق المنتدى الخامس للتعاون الإفريقي ـ الصيني في بكين على خطة عمل للفترة ما بين 2013 – 2015 تقضي بحصول الدوّل الإفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين ب 20 مليار دولار لتطوير البنى التحتية، الزراعة و الصناعة كما تقرر كذلك أن تساعد الصين الدول الإفريقية على تحقيق التنمية المستدامة.[1]

لقد استطاعت الصين تقوية علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا عبر منتدى التعاون الصيني–الإفريقي الذي أُنشئ بمبادرة من بكين عام 2000 وضم ستًّا وأربعين دولة إفريقية، ومن أهم إنجازاته إسقاط 1.2 بليون دولار من ديون القارة .وهناك أيضًا مجلس الأعمال الصيني–الإفريقي الذي أنشئ في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 بغرض دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في كل من الكاميرون، وغانا، وموزمبيق، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، وتنزانيا، كما أن التجارة المتبادلة بين الصين وإفريقيا تزيد حاليًّا على ثلاثين بليون دولار وتنخرط الصين في نوعين أساسيين من "دبلوماسية الشراكة "في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الشراكات الإستراتيجية والشراكة الإستراتيجية الشاملة. وبحسب دراسة ستروفر حول دبلوماسية الشراكة الصينية، تتصف العلاقات بين البلدين الشريكة تبعًا للشراكات الإستراتيجية بالخصائص الأربعة الآتية:

- تتخطي العلاقات الدبلوماسية النموذجية، فتتضمن اجتماعات ثابتة بين المسؤولين الحكوميين والوكالات الحكومية لتنمية التواصل والثقة.
- لا تقع ضمن حدود التحالفات القائمة على المعاهدات.
- يحركها "الهدف" أكثر مما يحركها "التهديد"، فتركز إجمالًا على مجالات التعاون المتبادل في الاقتصاد والثقافة والأمن والتكنولوجيا.
- تتميز بتركيزها على السلوك والعمليات المؤسساتية.

2.2 تطور الاقتصاد بين الصين و إفريقيا من خلال المبادرة:

تستقبل الدول الإفريقية الاستثمار الصيني بالترحيب، نظرًا لجاذبية النموذج التنموي الصيني، ولكون الصين حققت نجاحات كبيرة وسريعة ترغب الدول النامية في نسخ تجربتها. وتمتلك الصين مخزونًا نقديًّا ضخمًا يناهز 3 تريليونات دولار (3000 مليار دولار) هذه الموارد المالية الهائلة موجهة في جزء كبير منها للاستثمارات الصينية في الخارج والتي تمتد في جميع المجالات طولًا وعرضًا في الطاقة والزراعة والتعدين والبناء وقطاعي: التجارة والخدمات ومعالجة منتجات الموارد والتصنيع والدعم اللوجستي التجاري، ويشرف على تلك العملية (بنك الاستيراد والتصدير) هذه المؤسسة المصرفية التابعة للدولة والتي تلعب دورًا أساسيًّا في إعطاء القروض للحكومات الإفريقية وهي التي تقترح منح هذه القروض من خلال شروط تفضيلية. وبالموازاة مع ذلك، يجري التفاوض على عقود أشغال عمومية حيث تتبوأ الطاقة والمعادن رأس الأولويات الاقتصادية الصينية لذلك تعتمد الصين في توسعها في مفاصل الاقتصاد في إفريقيا على عدة شركات مملوكة للدولة، ففي مجال الموارد الأولية والطاقة هناك شركة الصين للطاقة من خلال استغلال الحقول البترولية في إفريقيا بشروط ملائمة لضمان تدفقه إلى محركات الاقتصاد الصيني النشطة.

وقد قامت الصين بتشجيع الصادرات الإفريقية إلى السوق الصينية وللتصدير إلى مناطق أخرى في العالم عبر إنشاء معرض دائم للسلع الإفريقية بمدينة "يوو" بمقاطعة موك؛ حيث يقيم فيها أكثر من 1000 إفريقي بشكل دائم، وذلك بهدف تشجيع تسويق المنتجات الإفريقية ومساعدة الشركات الإفريقية والتجار للاستفادة من السوق الصينية، وتعزيز تجارة الترانزيت ورفع سمعة المنتجات الإفريقية في الصين، حيث أنه منذ 2020 تجاوز حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا أزيد من 2% من حجم الاستثمارات الأميركية، وكانت

[1] عبد الرحمان حمدي، (2007)، العلاقات الصينية الإفريقية: شراكة أم هيمنة، *مجلة دراسات إستراتيجية*، ص04.

عدد الشركات الصينية الناشطة في إفريقيا 200 شركة لكن هذه الأرقام تعاظمت في 2020 إذ تجاوز عدد الشركات الصينية ما يقارب 10.000 مؤسسة.

3.2 المبادئ و الأهداف التي تحكم سياسة الصين في إفريقيا:

1.3.2 المبادئ:

بالنسبة للمبادئ التي تحكم سياسة الصين في إفريقيا فتتمثل في العناصر التالية:

- الصداقة و احترام خيارات الدول الإفريقية في انتهاج طريق التنمية
- تبادل المنفعة المشتركة و تأييد الدول الإفريقية في التنمية الاقتصادية و السياسية، و تنفيذ التعاون بمختلف الأشكال في مجالات التنمية الاقتصادية و التجارية و الاجتماعية.
- تعزيز التعاون مع إفريقيا في المنظمات المتعدّدة الأطراف بما فيها الأمم المتحدة، و مواصلة مناشدة المجتمع الدولي للاهتمام بالسلام و التنمية في إفريقيا.
- الاستفادة من خبرات الإدارة و التنمية، و تعزيز التعاون بين الصين و إفريقيا في مجالات العلوم و التعليم و الثقافة و الصحة، و التنمية المستدامة.
- مبدأ صين واحدة و هو الأساس السياسي للصين في إقامة و تطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية و المنظمات الإقليمية.[1]

2.3.2 الأهداف:

و فيما يتعلق بالأهداف التي تسعى الصين لتحقيقها في إفريقيا منذ سنة 1990، و إلى الوقت الراهن، و باعتبار مشروع الحزام و الطريق طريق لتحقيق التنميّة الاقتصاديّة الشاملة مرتكزا على مبادئ سليمة في تعاملاته كالتعايش و التعاون بين الدول و احترام الشؤون الدولية و عدم التّدخل في سياسات الدول الداخلية يقوم هذا المشروع على مجموعة من الأهداف:

- خلق نموذج جديد للتّعاون بين الدول إقليميّا و دوليّا من خلال تبادل الفرص والمنافع.
- المحافظة على أسواق التّصدير و خلق أسواق جديدة.
- إزالة الحواجز أمام حركة السلع و الخدمات و كذا الاستثمارات من خلال فتح مناطق تبادل حر للسّلع و الخدمات و تسهيل الإجراءات الجمركيّة.
- تطوير منشآن البنيّة التّحتيّة للدول المنخرطة في المبادرة كالطرق السّريعة وخطوط السّكك الحديديّة ، الموانئ ، المطارات ، شبكات الانترنت والاتّصالات و خطوط الطيران.
- تقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف بالنسبة لشركاتها من خلال الاعتماد على العملة الصّينيّة و زيادة التبادل التجاري بها.
- ترسيخ مكانة الصّين تجاريا بشكل مستدام.
- تحقيق أهداف التنميّة الاقتصادية الشاملة و التّي على أساسها أنشأت هذه المبادرة.
- الأهداف الجديدة للصين بإفريقيا أصبحت أهدافا اقتصادية خالصة، غايتها الوصول إلى الموارد الأولية "الطاقة" و المنتجات الفلاحية التي تشكو الصين من نقص كبير فيها، و لذلك فهي تعمد إلى اقتناء المقاولات المستخرجة لهذه الموارد، بيع دول إفريقيا كميات كبيرة من السلع المصنّعة أو السلع الاستهلاكية بأثمان رخيصة.[2]
- البحث عن أسواق جديدة للتجارة و الاستثمار، خاصة و إن إجمالي سكان إفريقيا نحو 800 مليون نسمة، كما أن إفريقيا في نظر الصين غير مستقلة بشكل جيد، و من السهل اختراق الأسواق و ذلك بسبب ضعف بنيتها الهيكلية ز فقدان الرقابة عليها.[1]

---

[1] Chinese, S. o. (2006-12-01), Retrieved from Forum on China-Africa Cooperation: http://www.focac.org/eng/

[2] يحي اليحياوي، (2015)، الصين في إفريقيا بين متطلبات الاستثمار و دوافع الاستغلال، *سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات*، ص03.

3. التحديات التي تواجه إستراتيجية الحزام والطريق و مستقبل العلاقات الصينية الإفريقية في ظل المبادرة:

1.3 السيّاسة الخارجيّة الصّينيّة:

- إنّ معالم القوّة العالميّة تنفرد بها دول دون أخرى بتوفرها على مجموعة من المؤهلات للعب دور ريادي في هذا النظام العالمي ، سواء كانت هذه الدول تتمتّع بالموقع الاستراتيجي أو شساعة الإقليم ، الموارد الطبيعيّة أو السكانية الضّخمة ، يمكن أن نقول بأنّ الواقع الدولي يثبتُ أنّ الصّين تُعدّ واحدة من الدول القليلة التّي تمتلك حيازة واضحة في جميع أو أغلب هذه العناصر.هذه الحقيقة التّي رسّمت خريطة جديدة ينتظرها العالم من خلال نظام عالمي متّزن وجديد.[2]
- هذه لمرحلة حذّر منها نابليون بونابرت قبل مائتي عام :
- " دع الصين تنام و حين تستيقظ سيهتّز العالم " و تنبّأ الزعيم الصّيني سن يات سن : " سوف يكون القرن الحادي و العشرين قرنا صينيّا " ، هذه الصورة تعكس دلالات عن حجم القدرات التي تتمتّع بها الصّين و التّي تؤهّلها على أن تكون الأكثر تأثيراً في النظام الدولي في السنوات القادمة.[3]

2.3 التعاون الصيني الإفريقي:

بدأت تصدّر نموذجها الاقتصادي نحو الخارجي وتنافس موسكو وواشنطن في مناطق نفوذهم التقليدية أصبحت بكين وعبر مقعد عضويتها في مجلس الأمن تفرض نفسها كلاعب إقليمي وتسعى لتحقيق نوع من التوازن بين مصالحها الخاصة من جهة وبين مصالح حلفاؤها الجدد من جهة أخرى، سيما بما يتعلق بمشروع طريق الحرير والتي تسعى من خلاله لإنشاء حلقة وصل برية وبحرية بين آسيا وإفريقيا و أوربا من المتوقع أن تشهد العلاقات الصينية– الأفريقية زخماً خلال السنوات القادمة.

- أن تستمر بكين في سياستها نحو تقديم المساعدات الصحية إلى دول القارة السمراء، من خلال تقديم مليار جرعة إضافية من اللقاحات ضد «كوفيد–19»، إلى الدول الأفريقية،و الدخول في مشروعات مشتركة لإنتاج اللقاحات في الدول الأفريقية، ومساعدة تلك الدول على إنتاج لقاحات محلية.
- مساعدة الصين للدول الأفريقية في مشروعات تحسين البنية التحتية، والنهوض بقطاع الصناعة، بالإضافة إلى تشجيع التبادل التجاري بين دول القارة، وإعطاء الأولوية لدعم تنمية الشركات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة .
- حقق التعاون العملي بين الصين وإفريقيا نتائج مثمرة مقارنة بعام 2000، حيث زاد حجم تجارة الصين ومخزونها الاستثماري مع إفريقيا 20 ضعفًا و100 ضعف على التوالي، وأصبحت الصين أكبر شريك تجارى لإفريقيا لمدة12 عامًا متتالية، ووقّعت 46 دولة إفريقية ومفوضية الاتحاد الإفريقي على اتفاقية تعاون «الحزام والطريق» مع الصين، كما استثمرت أكثر من 3800 شركة صينية في الدول الإفريقية، وتم إنشاء العشرات من مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وإفريقيا والمجمعات الصناعية، لتصبح إفريقيا شريكًا تعاونيًا مهمًا للصين في توسيع الانفتاح، وتعزيز الروابط الاقتصادية المحلية والدولية، وبناء نمط تنموي جديد من المنفعة المتبادلة.

استغلت الصين ذلك الفراغ، الذي تزامن مع إقلاع اقتصادها وتزايد احتياجاتها من المواد الأولية. وبالتدريج، بدأ وجودها يزدهر في جميع أنحاء القارة، من منتدى للتعاون مرورًا بمقر جديد للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا كهدية، إلى أول قاعدة عسكرية بحرية في الخارج

---

[1] الهادي برهم، (2014)، *التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة*، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن ، ص116.

[2] حكيمي توفيق، موقع الصّين المستقبلي في النظام الدولي، *مجلة الفكر*، ص–ص 373–372.

[3] فاطمة الزهراء حساني و توفيق حكيمي، (2020)، السياسة الخارجية الصّينيّة في عهد شي جين بينغ، معالم التحول و خلفياته. ، *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 05* (العدد 02)، ص775 و ما بعدها.

في جيبوتي على المحيط الهندي، وكلها إشارات واضحة لوجود طموحات جيواقتصادية وجيوسياسية وجيوستراتيجية مستقبلية غير معلنة.[1]

ومن المتوقع أن تشكِّل الفرص التي يمكن أن توفرها القارة في المستقبل والموارد الطبيعية الحيوية لمستقبل البشرية الأساسية خاصة في قطاع التكنولوجيا (مثل الكوبالت وغيره)، رهانًا عالميًّا أو ما أسمته مجلة "الإيكونوميست" "تدافعًا جديدًا من أجل إفريقيا".

الصين تجد نفسها الآن في منافسة قوية مع القوى الاستعمارية السابقة، ولكن أيضًا مع قوى ناشئة أخرى، مثل الهند وتركيا والبرازيل وغيرها، غير أن العديد من الأفارقة أصبحوا يتساءلون عمَّا إذا كانت قارتهم ستتمكن يومًا ما من تنظيم نفسها وأخذ زمام المبادرة لكي تستفيد إلى أقصى حدٍّ من هذه المنافسة، بدلًا من أن تكون مجرد ميدان للصراع.

3.3 نظرة لمستقبل العلاقات الصينية-الإفريقية:

يعتبر وصول الصين إلى إفريقيا أهم تطور في القارة بعد الحرب الباردة؛ حيث أصبح حضورها المتنامي يعكس أولوياتها من الناحية الاقتصادية والسياسية، ومن الواضح أن الأمر يتعلق أولًا بضمان التفوق التجاري والتنمية الاقتصادية للصين، ويتطلب هذا التطور داخليًّا وخارجيًّا تأمين المواد الأولية الإستراتيجية.

تم تعميق الثقة السياسية المتبادلة بين الصين وإفريقيا بشكل مستمر، وأكملت العلاقات الصينية الإفريقية قفزة على ثلاثة مستويات من «شراكة جديدة» إلى «شراكة إستراتيجية جديدة» ثم إلى «شراكة إستراتيجية شاملة».. اتفق كل من الصين وإفريقيا على العمل معًا لبناء مجتمع صيني إفريقي أوثق له مستقبل مشترك، ووضعتا نموذجًا لتعزيز بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية.. حيث زار الرئيس الصيني «شي جين بينغ» إفريقيا ٤ مرات، وسافر إلى جميع أنحاء القارة الإفريقية. ولمدة ٣١ عامًا تم السير على خطى الزيارة الأولى لوزير الخارجية الصيني إلى إفريقيا وتكرارها، مما أرسى أساسًا سياسيًا متينًا لتنمية العلاقات الصينية الإفريقية.

إذا كانت التجارة تعد أحد أهم مؤشرات تطور ومتانة العلاقة بين أي طرفين دوليين، فإن نمو حجم التبادل التجاري بين الجانبين، الصيني والإفريقي، خير شاهد على الدفعة الكبيرة التي شهدتها العلاقات الصينية–الإفريقية، فقد كان حجم التبادل التجاري بينهما عشرة مليارات دولار أميركي في عام 2000، فوصل في عام 2017، وفقًا لإحصاءات الجمارك الصينية، إلى مئة وسبعين مليار دولار أميركي، منها صادرات صينية إلى إفريقيا قيمتها حوالي 95 مليار دولار أميركي مقابل صادرات إفريقية إلى الصين قيمتها أكثر من 75 مليار دولار أميركي، مع تراجع الفائض التجاري للصين بنسبة 45% تقريبًا مقارنة مع عام 2016.

- في قمة جوهانسبرغ لمنتدى التعاون الصيني–الإفريقي 2015، أعلن الرئيس الصيني، شي جين بينغ، أن بلاده وإفريقيا رفعتا العلاقات الثنائية بينهما إلى شراكة تعاون إستراتيجية شاملة، وفتح مرحلة جديدة في التعاون المربح للطرفين والتنمية المشتركة. وأعلن شي أيضًا عن عشر خطط كبرى لتعزيز التعاون المربح للطرفين، وتخصيص ستين مليار دولار أميركي للتنمية في إفريقيا، مؤكدًا أن بلاده تسعى لإقامة علاقات مع دول إفريقيا تقوم على المساواة. وكان شي قد أعلن في سبتمبر/أيلول 2015، في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن تأسيس صندوق لدعم تعاون الجنوب–الجنوب وتوفير ملياري دولار أميركي للمرحلة الأولى لدعم الدول النامية في تنفيذ أجندة التنمية لما بعد 2015. ومواصلة الاستثمار في الدول الأقل نموًّا لتبلغ قيمة استثمارات الصين اثني عشر مليار دولار أميركي بحلول عام 2030.[2]

---

[1] مقعاش مراد، (2021)، استراتيجيات التّوسع الصّيني في القرن الافريقي في ظل التواجد الأمريكي في المنطقة، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديميّة*، ص124.

[2] إسماعيل حسين. (29 08, 2018)، تاريخ الاسترداد 18 نوفمبر 2021، من الصين اليوم:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/201808/t20180829_800139436.html

- تأتي قمة بكين 2018 لمنتدى التعاون الصيني–الإفريقي، بعد تطورات هيَّأت لتعاون أوسع بين الجانبين، وخاصة في ظل مبادرة "الحزام والطريق" التي تتبناها الصين وشاركت فيها دول إفريقية عديدة، وفي أعقاب قمة دول "بريكس" في جنوب إفريقيا التي عُقدت تحت عنوان "بريكس في إفريقيا.. التعاون من أجل المشاركة في النمو الشامل وتقاسم الرخاء في الثورة الصناعية الرابعة".
- عُقدت يوم الأربعاء، 17 يونيو/حزيران 2020، القمة الاستثنائية الصينية–الإفريقية بتقنية التواصل عن بعد، وقد شارك فيها عدة فاعلين دوليين في مقدمتهم الرئيس الصيني، شي جين بينغ، وعضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي، وانغ هو نينغ، وعدد من رؤساء الدول الإفريقية، منهم: عبد المجيد تبون، رئيس الجزائر، وعبد الفتاح السيسي، رئيس مصر، وسيريل رامافوزا، رئيس جنوب إفريقيا، وممثل عن الاتحاد الإفريقي، ورئيس المفوضية الإفريقية، موسي فقي محمد. وعلى المستوى الدولي، حضر كل من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروسأدهانومغيبريسوس، ضيفين خاصَّين.
- تناولت أجندة القمة عدة قضايا مستجدة ومستعجلة على رأسها التضامن الصيني–الإفريقي لمكافحة وباء كورونا، وتفعيل العلاقات الاقتصادية وتنشيط حركة الاستثمار والتجارة بين الطرفين، إلى جانب الاهتمام الصيني ودعوتها لفض النزاعات المسلحة بطريقة سلمية.
- تعزيز التعاون الصيني–الإفريقي: توجد حاجة إلى إعطاء أولوية كبرى للتعاون بشأن الصحة العامة واستئناف النشاط الاقتصادي.
- مواصلة الالتزام بالمضي قدمًا في الصداقة الصينية–الإفريقية..[1]
- للمسؤوليات الدولية الصينية تجاه إفريقيا ثلاثة مظاهر:
- في سياستها الإفريقية تنتهج الصين سياسية مساعدات التنمية والاستثمار غير المشروط في القارة على الرغم من الانتقادات الدولية الموجهة لتلك الإستراتيجية في المقابل، تتيح الأسواق الإفريقية فرصًا كبيرة للشركات الصينية في الوقت الذي تسهم فيه الأنشطة الصينية في إفريقيا في إنعاش النشاط الاقتصادي في القارة بخاصة أنه ليس هناك أية مصالح أجنبية حيوية أخرى في الوقت الراهن.[2]
- لقد حافظت الصين على تعاون اقتصادي وتجاري قوي مع إفريقيا رغم تفشي وباء كورونا حيث سجلت التجارة الثنائية رقمًا قياسيًّا من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر/أيلول 2021؛ إذ ارتفعت التجارة بنسبة 32.2% على أساس سنوي لتصل إلى 185.2 مليار دولار أميركي، كما بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا 2.55 مليار دولار في الأشهر التسع الأولى من سنة 2021 بزيادة 9.9%.
- كما وقَّعت الشركات الصينية عقودًا بقيمة 53.5 مليار دولار مع إفريقيا، وبلغ حجم إيراداتها 26.9 مليار دولار أميركي كأكبر شريك لإفريقيا لفترة 12 سنة متواصلة.
- تتحرك الصين بمصفوفة متكاملة تتشكَّل من عناصر تربط بين (الاقتصاد والأمن والثقافة والسياسة)، وتعد إفريقيا القارة التي يناور فيها العملاق الصيني في دبلوماسيته الناعمة بأريحية كبيرة، فالقفزة النوعية في حجم الاستثمار الصيني في إفريقيا، وتعاظم قوات حفظ السلام الصينية في إفريقيا، والتنسيق الإفريقي–الصيني في قضايا التكامل والأمن والأزمات يتزايد بوتيرة تطوِّق التحرك الأميركي والأوروبي على السواء. ويبدو أن سياسية التصعيد السلمي الصينية تعاد قراءتها وصياغتها مع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وستجد القوى الدولية المنافسة نفسها مطوَّقة سياسيًّا بعد صعود راديكالي بشكل متصاعد ومتسارع، وهو ما سيسهِّل هيمنة التنين الصيني على السوق والساحة الإفريقية.

---

[1] حكمات العبد الرحمن، (2016)، استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، *سياسات عربية*، ص15.

[2] نسرين الصباحي. (13 06, 2018)، تاريخ الاسترداد 10 11, 2019، من شبكة الهدف للتحليل السياسي و الإعلامي: https://www.alhadaf-network.com/2018/06/13/1808/

إن الصين في الوقت الراهن لديها رؤية اقتصادية واضحة، لكنها لم تستكمل الرؤية السياسية التي يمكن أن يحملها هذا المشروع، في علاقته مع القارة الإفريقية وشعوبها، خاصة إذا أرادت بناء علاقة وثيقة على المدى الطويل. فالمشروع المطروح ينبغي أن يحمل مجموعة من القيم السياسية كي يستمر ولا ينحصر في تبادل البضائع والمنافع الاقتصادية فقط، لأن التناقضات السياسية قد تعرقل مساره.

الخاتمة:

إن مبادرة الحزام و الطريق الصينية مشروع اقتصادي عالمي، تحاول من خلاله الصين إحياء ماضيها حيث كان طريق الحرير التاريخي لأساس مبادرتها الراهنة، و من التاريخ انطلقت نحو تنمية حاضرها و مستقبلها، و بما أن القارة الإفريقية تحتل أهمية خاصة في الرؤيا الإستراتيجية الصينية، فالصين تعتبر أكبر شريك تجاري لإفريقيا، و ثاني أكبر مقصد الاستثمارات الصينية الخارجية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات و العراقيل.

إن القارة الإفريقية تحتل موقعا مهما في إستراتيجية "الحزام والطريق" الصينية ولاسيما ضمن محطات طريق الحرير البحري، كما أن فكرة دفع بناء مشروعات مرتبطة بالبنية التحتية الأساسية وغيرها من المشاريع التنموية في إطار إستراتيجية الصين الجديدة لها أهمية قصوى للاقتصاد الإفريقي وخاصة أن إفريقيا بحاجة إلى تطوير وتعزيز الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والمالية والإنسانية، وذلك للحد من الفقر ورفع المستوى المعيشي في البلدان الإفريقية ودعم وتعزيز التكامل الاقتصادي الإفريقي.

أصبحت إفريقيا بالنسبة للصين المصدر الأهم لحاجات بكين الاقتصادية المتمثلة في تأمين مستدام لمصادر الطاقة والموارد الطبيعية، وإفريقيا بدورها غدت تنظر للصين الشريك التجاري والاقتصادي الأول كون أن العديد من الدول الإفريقية أبدوا إعجابهم بالتجربة والنموذج الصيني أهمها ملف المساعدات والمنح المالية غير المشروطة بمحددات سياسية والتي ساهمت لحد كبير في تقليص فجوة الفقر في البلاد عبر إنشاء مئات المشروعات على كافة مستويات السياسية والاقتصادية والصحية والتعليم والصحة والإعلام والثقافة التي شكلت أحد أهم أدوات القوة الناعمة الصينية.

إن الحضور المتنامي للصين في إفريقيا يعكس أولوياتها من الناحية الاقتصادية والسياسية، ومن الواضح أن الأمر يتعلق أولًا بضمان التفوق التجاري والتنمية الاقتصادية للصين، ويتطلب هذا التطور داخليًا وخارجيًا تأمين المواد الأولية الإستراتيجية، وثانيًا من الناحية السياسية، رغم أن القارة الإفريقية ذات أهمية صغيرة بالنسبة لأجندة السياسة الخارجية للصين، إلا أنها تلعب دورًا داعمًا إلى حدٍّ كبير في إستراتيجيتها الكبرى، وبدلًا من النظر إلى إفريقيا باعتبارها "غاية" أو "أولوية"، يُنظر إليها باعتبارها "تكتيكًا" أو جزءًا من "الأساس" الذي تُبنى عليه طموحات الصين الإستراتيجية الأوسع نطاقًا.

مما سبق يمكن أن نقول أن إفريقيا لم تكن بأي حال من الأحوال هدفًا في حدّ ذاتها، بل هي وسيلة، من بين الوسائل الأساسية لازدهار الصين اقتصاديًا وتكريس ودعم قوتها سياسيًا على الصعيدين، المحلي والعالمي.

قائمة المصادر و المراجع:

الكتب:

إدريس محمود، (2017)،معرفة حقيقة الحزام و الطريق *"آفاق التعاون العربي – الأفريقي –الصيني" في إطار مبادرة الحزام و الطريق*، الخرطوم.

الحفناوي جلال، (2001)، *طريق الحرير القديم في طريق الحرير الجديد*، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

حكمات العبد الرحمن، (2016)، استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، *سياسات عربية*.

شرعان عمار، (2019)، *مبادرة الحزام و الطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم*، إصدارات المركز الديموقراطي العربي، برلين.

الشيخ الحبيب باي، (2014)، الاستثمارات الصينية بإفريقيا، كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية. *سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات*.

الهادي برهم، (2014)، *التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة*، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن.

يحي اليحياوي، (2015)، الصين في إفريقيا بين متطلبات الاستثمار و دوافع الاستغلال، *سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات*.

المجلات العلمية:

حكيمي توفيق، موقع الصّين المستقبلي في النظام الدولي، *مجلة الفكر*.

فاطمة الزهراء حساني و توفيق حكيمي، (2020)، السياسة الخارجية الصّينيّة في عهد شي جين بينغ، معالم التحول و خلفياته. ، *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 05* (العدد 02).

عبد الرحمان حمدي، (2007)، العلاقات الصينية الإفريقية: شراكة أم هيمنة، *مجلة دراسات إستراتيجية*.

مقعاش مراد، (2021)، استراتيجيات التّوسع الصّيني في القرن الافريقي في ظل التواجد الأمريكي في المنطقة، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديميّة*.

محمدي صليحة، (2017)، السياسة الصينية تجاه إفريقيا توظيف القوة الناعمة الستمالة القارة إالفريقية، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*.

محمد حمشي، (2017)، العالم العربي و مشروع الحزام و الطريق الصيني، *مجلة دراسات الشرق الأوسط*.

الهيئات و المنظمات الدولية:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (2019)، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، برلين، ألمانيا.

المواقع الالكترونية:

حسن البطراوي. (11 02, 2019)، تم الاسترداد من المجلة: https://arb.majalla.com/node/65881

سماعيل حسين. (29 08, 2018)، تاريخ الاسترداد 18 نوفمبر 2021، من الصين اليوم: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/201808/t20180829_800139436.html

نسرين الصباحي. (13 06, 2018)، تاريخ الاسترداد 10 11, 2019، من شبكة الهدف للتحليل السياسي و الإعلامي: https://www.alhadaf-network.com/2018/06/13/1808

Chinese, S. o. (2006-12-01), Retrieved from Forum on China-Africa Cooperation: http://www.focac.org/eng/